الدرس الثاني يتناول:

ميزان المدفوعات (Balance de paiement)

نتناول في هذا الدرس

مقدمة ، تعريف ميزان المدفوعات، التعريف بنظام القيد المزدوج ، أهمية ميزان المدفوعات ، عناصر تكوين ميزان المدفوعات

مقدمة

تتم عمليات التصدير من طرف الشركات أو الافراد المقيمون في أي دولة إلى الدول الأخرى وهؤلاء يسمون بالمستوردين، كما يمكن ان يقومون بتقديم خدمات مختلفة مثل الخدمات المصرفية ، الشحن والنقل والتأمين وغيرها ، كما تؤدى لهم في ذات الوقت خدمات مماثلة من الأجانب، ينتج عن هذه المعاملات إستحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها آجلا أو عاجلا وقبل عملية التسوية تعتر حقوق لطرف والتزامات للطرف المقابل يتعين آداؤها في تاريخ معين ، لذلك فمن المهم لكل دولة سواء كانت دائنة أو مدينة أن تعرف على بالتحديد حقوقها وإلتزاماتها عندما يتم تسجيل تلك العمليات تسمى بميزان المدفوعات .

تعريف ميزان المدفوعات:

هو سجل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة تقدر بسنة (عام).

من خلال هذا التعريف نستنتج ما يلي :

- يخص ميزان المدفوعات العمليات الاقتصادية فقط
- يعتبلر المقيمين هم كل الأشخاص الموجودون في إقليم الدولة بصفة دائمة وليس بصفة مؤقتة كالسواح.
- الأشخاص المقيمين يمكن ان يكونوا اشخاص طبيعيين او معنويين .
- عدم تحديد بداية الفترة الزمنية المقدرة بسنة ، فلكل دولة لها الحرية في تحديد ذلك.
- يتم اعداد ميزان المدفوعات وفقا لمبدء القيد المزدوج. (Comptabilité à partie double) ، حيث يسجل في جانب الدائن (الإيرادات المحققة يعني المقبوضات + الحقوق) وفي جانب المدين (المدفوعات والالتزامات)

كما يعرف أيضا : هو جدول منظم وموجز لكل العمليات الإقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

ويعرفه صندوق النقد الدولي (F.M.I) بانه بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة ويتألف من حساب السلع والخدمات وحساب الدخل الأولي والحساب الثانوي والحساب

حساب السلع والخدمات وحساب الدخل الأولي والحساب الثانوي والحساب الرأسمالي والحساب المالي، ووفق قاعدة القيد المزدوج الذي يرتكز عليه ميزان المدفوعات يسجل كل معاملة قيدان ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة.

التعريف بنظام القيد المزدوج(Système de comptabilisation à partie double) : مصطلح محاسبي ويعتبر النظام الأساسي والمعياري المستعمل من شركات الأعمال والمنظمات الأخرى لتسجيل حركاتهم المالية.

يسمى هذا النظام بـ نظام القيد المزدوج لأن كل معاملة مالية يتم تسجيلها على الأقل في حسابين؛ فكلمة مزدوج تعني (زوج) بحيث يكون هناك على الأقل حسابين : واحد مَدِين وآخر دائن .

أهمية ميزان المدفوعات :

إن لبيانات ميزان المدفوعات أهمية كبيرة حيث تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:

1- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات ، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف ، و مستوى الأسعار و التكاليف ....إلخ

2- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل ، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية .

3- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية ، و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية .

4- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس الموقف الاقتصادي الدولي للبلد .

عناصر ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات

مدين (مدفوعات، التزام)	دائن (مقبوضات، حقوق)
1. الحساب الجاري أ . الميزان السلعي (واردات من السلع) ب. ميزان الخدمات (واردات من الخدمات) ج. تحويلات من جانب واحد (تحويل مبالغ لخارج الدولة) الهبات الممنوحة إلى الدول الاخرى	صادرات من السلع. صادرات من الخدمات. تحويلات من جانب واحد (تحويل مبالغ إلى داخل الدول الهبات الممنوحة من الدول الاخرى.
2. حساب رأس المال و الاحتياطيات أ. حساب رأس المال - الاستثمارات الاجنبية إلى خارج الدولة. - القروض الممنوحة إلى الدول الاخرى. ب. حساب الاحتياطيات من العملات الاجنبية	- الاستثمارات الاجنبية إلى داخل الدولة. - القروض الممنوحة من الدول الاخرى.

1- الحساب الجاري:

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين:

أ/الميزان التجاري :

يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وارداتها خلال الفترة محل الحساب ، و هو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات.

ب/ميزان الخدمات : تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية .

مثل: خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية.

ج -حساب التحويلات من طرف واحد :

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة و الخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية ، أي من جانب واحد و تشمل الهبات و المنح و الهدايا و المساعدات .

2- حساب رأس المال والاحتياطات :(العمليات الرأسمالية، الاحتياطات من النقد الأجنبي والذهب)

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط ، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ، و التي تنقسم إلى نوعين:

أ/رؤوس الأموال الطويلة الأجل : و هي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل ، و الاستثمارات المباشرة ، والأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها و شرائها من و إلى الخارج.

ب/ رؤوس الأموال القصيرة الأجل: و التي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية و العملات الأجنبية و الأوراق المالية القصيرة الأجل ، و القروض القصيرة الأجل.

ج- حساب احتياطات الذهب و النقد الأجنبي:

تقيم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، و الذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء

بالالتزامات الدولية ، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج ، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض.

كما ان هناك حساب السهو والخطاء

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج ، و تستخدم هذه الفقرة أيضا في الحالات التالية :

- الخطأ في تقسيم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.
- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة و عتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو و الخطأ.